شهرية الشرق الأوسط

العـدد (٢)

دور الانتفاضات الفلسطينية

في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي

وآفاق الانتفاضة الثالثة

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعـة الأولـى

عمـان - ٢٠٠٧

كافة الحقوق محفوظة **لمركز دراسات الشرق الأوسط**

تطلب منشوراتنا من:

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ - عمان (١١١١٨) الأردن

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

دور الانتفاضات الفلسطينية

في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي

وآفاق الانتفاضة الثالثة

شهرية الشرق الأوسط

٢

رقم الإجـــازة المتسلسل لـــدى دائرة المطبوعات والنشر: ٢٠٠٧/٤/٩٣٤
رقم الإيداع لـــدى دائـــرة المـــكـــتـــبة الـــوطـــنـــية: ٢٠٠٧/٥/١٣٨١

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٧
المقدمة	١١
المحور الأول: وقفة مع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ والانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠	٢٣
المحور الثاني: آفاق الانتفاضة الثالثة.. الإمكانات، الفرص، البيئة المناسبة	٣٩
المحور الثالث: دور الانتفاضات في برنامج التحرير والاستقلال وآفاق الانتفاضة الثالثة	٥٣
الخلاصة والتوصيات	٥٧
قائمة المشاركين	٦١
ملخص باللغة الإنجليزية	

التقديم

تكمن أهمية عقد حلقة النقاش حول: دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، في ضوء التصريحات والمواقف التي عبّر عنها السيد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، التي طالب من خلالها العالم بالعمل على منح الشعب الفلسطيني دولة مستقلة في حدود عام ١٩٦٧م خلال عام ٢٠٠٧، وإلا فإن حركة (حماس) قد تدعو الشعب الفلسطيني لإشعال انتفاضة ثالثة لتحقيق هذا الهدف، وقد أخذت الأوساط الإسرائيلية هذا التهديد على محمل الجدّ، وأخذت تخطط لكيفية مواجهة هذا التهديد.

وانطلقت حلقة النقاش من قاعدة أن الانتفاضات الفلسطينية أصبحت وسيلة كفاحية فلسطينية لمواجهة الاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني بالتحرر والاستقلال، وأن الانتفاضات مثّلت مرحلة صعبة في تاريخ الصراع الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي، وكشفت عن الصورة الحقيقية لواقع الاحتلال وإجرامه ضدّ الشعب الفلسطيني الأعزل.

واعتُـبرت الانتفاضـة الأولى عـام ١٩٨٧ إطـاراً ناظمـاً للعمـل الفلسطيني المقاوم، فيما انتقلت الانتفاضة الثانية عـام ٢٠٠٠ بالمقاومـة مـن استخدام الوسـائل السـلمية في مواجهـة الاحـتلال واسـتخدام الحجـر إلى استخدام السلاح ضد المحتل، حيث عاش المجتمع الإسرائيلي معاناة الشعب الفلسطيني، بمعنى أن الانتفاضة الثانيـة أثّـرت مباشـرةً علـى شـرائح كـبيرة وواسعة من المجتمع الإسرائيلي، وأحدثت بذلك نوعاً من توازن الرعب مع الاحتلال، وعليه أصبحت الانتفاضـات الفلسـطينية سـلاحاً بيـد الشـعب الفلسطيني يهدّد به الاحتلال، ويمارس من خلاله الضغط على العالم.

وبناء على ما تقدم، نظّم مركز دراسات الشـرق الأوسـط حلقـة النقاش هذه في مقرّه في عمّان بتاريخ ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، شارك فيهـا نخبـة مـن الأكـاديميين والمفكـرين والصـحفيين،* للوقـوف علـى الظـروف

* شارك في الحلقة كل من: الدكتور أحمد البرصان أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحسين بن طلال، والدكتور أحمد الشناق الأمين العام للحزب الوطني الدستوري، والدكتور أنيس قاسم أستاذ القانون الدولي وخبير الشؤون الفلسطينية، والدكتور خالد عبيدات أستاذ العلوم السياسية والسفير الأردني السابق، والأستاذ شاكر الجوهري الكاتب الصحفي، والمهندس علي أبو السكر عضو مجلس النواب الأردني، والدكتور علي الشرعة رئيس معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، والدكتور محمد مقداد أستاذ العلوم السياسية في جامعة آل البيت، والأستاذ محمد شريف الجيوسي كاتب صحفي في جريدة الدستور، والأستاذة ناديا سعد الدين كاتبة صحفية في جريدة الغد. وأدار الحلقة الأستاذ جواد الحمد مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط.

والإمكانات والوسائل والإنجازات التي حققتها الانتفاضات الأولى والثانية، واستكشاف البيئة الملائمة لقيام انتفاضة ثالثة في حال استمر العالم بالتنكر للحقوق الفلسطينية في الدولة والاستقلال، وقد أدار الحلقة السيد جواد الحمد مدير المركز.

وفي هذه المناسبة أقدم الشكر للمشاركين في حلقة النقاش، ومحرّر هذه الحلقة الذي أعدها للنشر السيد عمر حمايل، آملاً أن تكون وقائع حلقة النقاش وتوصياتها إسهاماً مهماً في تطوير الفكر السياسي الفلسطيني والعربي في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي.

المدير العام

جواد الحمد

دور الانتفاضات الفلسطينية
في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وآفاق الانتفاضة الثالثة

المقدمة

تمر الذكرى الـ١٩ للانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى عام ١٩٨٧، مع مرور أكثر من ست سنوات على انطلاقة انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وموضوع حلقة النقاش هو دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفرص اندلاع انتفاضة ثالثة، وآمل أن تنطلق كل المداخلات والنقاشات من هذا الأساس، وتتناول هذه الحلقة المحاور الرئيسة التالية:

- وقفة مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، والانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، من حيث الظروف والدوافع والإنجازات.
- آفاق الانتفاضة الثالثة: الإمكانات، والفرص، والبيئة، والنتائج المتوقعة.
- دور الانتفاضات في برنامج التحرير والاستقلال الفلسطيني.
- التوصيات والاستنتاجات.

متغير الانتفاضة وتحولاته

واسمحوا لي أن أضع بين يديكم في مطلع الحلقة تحليلاً عاماً لموضوع الحلقة للإسهام في إثراء وتعميق الحوار.

مثّلت الانتفاضات الفلسطينية معلماً أساسياً من معالم التحول النضالي والكفاحي لشعوب العالم ضدّ الاحتلال والاستعمار، وكانت ذروتها اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى في ٨ ديسمبر/ كانون أول من عام ١٩٨٧، التي كشفت عن الصورة الحقيقية لواقع الاحتلال وإجرامه وممارساته اللاإنسانية، ووفرت للقضية الفلسطينية -ولأول مرة- محضناً شعبياً متكاملاً وموحّداً داخل فلسطين المحتلة.

وبالرغم من التطور الذي أصاب هذه الانتفاضة خلال مسيرتها طوال ست سنوات متواصلة، غير أن حجم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية تسببت بإشكالات عديدة لها، ناهيك عن الخلاف الفلسطيني حول طبيعة التحولات المطلوبة لتحقيق أهدافها بالتحرر والاستقلال، وذلك بين الاستثمار السياسي غير الناضج الذي تبنته حركة (فتح)، وبين توسيع دائرتها ودعمها بخط المقاومة المسلحة الذي تبنته حركة (حماس)، وفرضته مع بواكير العام ١٩٩٢ بانطلاقة جناحها العسكري تحت اسم "كتائب القسام".

غير أن الإمكانات والعجلة الدولية والإقليمية كانت أكبر من الإرادة الفلسطينية حينئذ، إذ فرضت الأجندة السياسية نفسها ليتمخّض عن جهود احتواء الانتفاضة انطلاقُ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، بعد انهيار النظام العربي وتفكك الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية إبان الحرب الأميركية على العراق، حيث تم توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، ومعاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤، اللتان شكلتا اختراقاً كبيراً لصالح الاحتلال الإسرائيلي، فيما قدمتا مكاسب محدودة للجانبين الفلسطيني والأردني، وبذلك أجهضت الانتفاضة الأولى، وحُرِف اتجاهها لتصبح ورقة رهان بيد اللاعبين السياسيين عبر مفاوضات مباشرة مع الاحتلال.

وبالرغم من مرور سبع سنوات كاملة على توقيع اتفاقات أوسلو وقيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، غير أن الشعب الفلسطيني الذي عانى تحت سلطة أوسلو واتفاقاتها مع الاحتلال ما عاناه، قرر الذهاب بعيداً بإشعال انتفاضة ثانية كبرى، كانت شرارتها نجدة المسجد الأقصى في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠، لتتحول من انتفاضة الحجر إلى انتفاضة السلاح والمقاومة وخوض حروب العصابات مع الاحتلال ككل الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال.

أصبحت الانتفاضة سلاحاً بيد الشعب الفلسطيني يهدد به الاحتلال ويمارس من خلاله الضغط على العالم، وبالرغم من التباين الكبير في ظروف الانتفاضتين غير أنهما شكلتا معاً إطاراً ناظماً لطبيعة الكفاح الفلسطيني طوال العقدين الماضيين، وأصبحت الانتفاضة سلاحاً بيد الفلسطينيين يهددون به الاحتلال، ويمارسون على العالم وعلى العرب الضغط من خلالها، كما أصبحت وسيلةً مهمةً لمحاصرة القوى التي تعتقد باستراتيجية خط التفاوض وعبثية خط المقاومة، وشكلت كل منهما حاضنة مهمة لتحولات استراتيجية في عمليات المقاومة ونوعيتها، وكذلك في تطوير التعاون بين الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية، وفعاليتها الميدانية، وكانتا المدخل لتطوير الوعي الفلسطيني، ولإحداث التحول الاجتماعي والسياسي والفصائلي اللازم لتشكيل رافعة فلسطينية لمواجهة الاحتلال، ففي الوقت الذي تسببت فيه الانتفاضة الأولى بتكريس قيادة حركة (فتح) للشعب الفلسطيني عبر السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، شكلت البوابة التي ولج منها التيار الإسلامي للمشاركة في قيادة العمل الوطني والكفاحي الفلسطيني ضدّ الاحتلال تحت اسم حركة (حماس). غير أن الانتفاضة الثانية كانت آلية ومدخلاً لتكريس تراجع حركة فتح شعبياً وسياسياً وعسكرياً، فيما

كانت سبباً لتسلّم حركة (حماس) قيادة الشعب الفلسطيني في الداخل، وتأهيلها لتقود منظمة التحرير في حال تم إعادة بنائها، كما يتوقع مختلف الخبراء في الشأن الفلسطيني.

إن الظروف والدوافع والإنجازات التي مثّلتها الانتفاضة الأولى، اختلفت إلى حدٍّ كبير عنها في الثانية، خصوصاً في ظل اتساع دائرة الخلاف الفلسطيني قبيل الثانية، إذ كانت الأولى سبباً للتفكير الجاد ببرامج الوحدة الوطنية لولا اتفاقات أوسلو التي فرقت ما جمعته الانتفاضة بين الفصائل.

التهديد الفلسطيني بانتفاضة ثالثة ما لم تنسحب إسرائيل

ونظراً لما قام به النظام الدولي والإقليمي العربي والفلسطيني المؤمن باستراتيجية الخط التفاوضي مع إسرائيل من حصار وتشجيع للفلتان الأمني، ومنعٍ للحكومة الفلسطينية بقيادة حركة (حماس) من استلام زمام أمور الحكم المختلفة، وتحقيق أهدافها المعلنة بالإصلاح والبناء ومحاربة الفساد ودعم المقاومة، فقد أعلنت حركة حماس على لسان رئيس مكتبها السياسي السيد خالد مشعل في القاهرة أن أمام العالم ستة شهور (أي حتى صيف عام ٢٠٠٧) ليتحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل، ويعترف بالدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي

المحتلة عام ١٩٦٧، وفي حال عدم قدرته على ذلك فإن حركة (حماس) قد تدعو الشعب الفلسطيني وتقوده إلى جانب حلفائها في انتفاضة ثالثة لتحقيق هذا الهدف، وهو الأمر الذي أخذته الأوساط الإسرائيلية على محمل الجِدّ، وشرعت تفكّر وتخطط لكيفية منع اندلاع هذه الانتفاضة من جهة، ولكيفية مواجهتها حال اندلاعها من جهة ثانية، وجاء هذا الإعلان من قائد (حماس) بين يدي الموافقة الإسرائيلية الفجائية على وقف إطلاق النار في غزة بعد ما تكبدته من خسائر فادحة في الميدان والمواجهات، وذلك على الرغم من إعلان الحكومة الإسرائيلية لموقف سابق يرفض هذه التهدئة المقترحة من الفلسطينيين.

وكانت الأوساط الأكاديمية والسياسية والصحفية المشاركة في المؤتمر الذي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط في نهاية نوفمبر/ تشرين ثاني عام ٢٠٠٥ بعنوان "سيناريوهات الصراع العربي-الإسرائيلي عام ٢٠١٥"، قد أشارت في مختلف المداولات والتوصيات والسيناريوهات التي حددتها للصراع مع نهاية عام ٢٠١٥ إلى رجحان احتمال اندلاع انتفاضة ثالثة خلال السنوات الخمس التالية للمؤتمر(٢٠٠٥-٢٠١٠)، وأنها قد تكون أكثر فاعلية وقوة من الانتفاضتين الأولى والثانية، وتوقع رئيس المؤتمر حينها أن تكون

الانتفاضة الثالثة حال اندلاعها الأخيرة في مواجهة الاحتلال، وأنها ستحقق الأهداف الوطنية المرحلية للشعب الفلسطيني.

ولذلك فإن التساؤل يكتسب أهمية بالغة منذ تصريحات مشعل الأخيرة عن إمكانات وظروف وبيئة الانتفاضة المتوقعة، والنتائج المتوقعة لها، والزمن الممكن لها أن تجتازه في ضوء التجربتين السابقتين، وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية السياسية والاستراتيجية.

أتوقع من حضراتكم تقديم الكثير من الدروس والعبر للقوى الفلسطينية من تجربة الانتفاضتين السابقتين، وما تلاهما من تحولات سياسية واستراتيجية دولية وإقليمية وداخلية إزاء القضية الفلسطينية، وكيفية تعامل العرب معها على الصعيدين الرسمي والشعبي.

وأقترح أن نركز في التوصيات على محورين، الأول: الوسائل المتوقعة والسياسات التي يمكن لإسرائيل أن تتبناها في ضوء تعاملها وتجربتها مع الانتفاضتين السابقتين، سواء العقوبات الجماعية أو التحركات السياسية أو الاعتقال أو سياسة تغيير الإرادة والفكر -كما يحلل بعض علماء الفسيولوجيا- وكتم الإرادة، واللجوء إلى تعليق الآمال على أطروحات سياسية بهدف إضعاف الالتفاف الشعبي والسياسي حول برامج واتجاهات قادة الانتفاضة، وربما استخدام

أطراف عربية وإقليمية ودولية لإجهاض واحتواء الانتفاضة بهدف إضعافها وتحويلها عن مسارها، أو إضعاف انعكاساتها الشعبية والعربية والنضالية كما حصل في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧.

أما المحور الثاني: يتوقع أن يركز على ضرورة استخدام الانتفاضة لوسائل جديدة ووضع الرأي العام الإسرائيلي والدولي بصورة الأحداث على الصعيدين الإعلامي والسياسي، بحيث يعيشها العالم كما يعيشها الشعب الفلسطيني، لا أن يعاني وحده من الإجرام الإسرائيلي، وينظر العالم إليه ظاناً أنه جيش يحارب جيشاً آخر، ولديه من وسائل الحرب ما لدى الجيش الإسرائيلي من صواريخ ودبابات وما إلى ذلك، كما يحاول الإعلام الإسرائيلي تصويره.

تعزيز إعلام الانتفاضة لمواجهة الإعلام الإسرائيلي

ويهدف ذلك إلى إحداث التأهيل اللازم للانتفاضة -لصالح تحقيق الانسحاب الإسرائيلي- سواء على صعيد الداخل الإسرائيلي، أو على صعيد الرأي العام العربي أو على صعيد الرأي العام الدولي، أو على مستوى ما يُمكن أن نسميه "إعلام الانتفاضة"، وهو الذي كان يعاني من ضعف في الفترة السابقة.

كما ينبغي أن نتطرق إلى: كيف يمكن للشعب الفلسطيني أن يدخل انتفاضة جديدة موحّداً بالرؤية والوسائل والأهداف السياسية؟

والأمر الآخر الذي يُقترح عدم إهماله في التوصيات هو: كيف يمكن ضمان الدعم العربي والشعبي والرسمي لتوفير قدرةٍ أكبر لتحمل الشعب الفلسطيني في مواجهة البطش الإسرائيلي المتوقع في تعامله مع هذه الانتفاضة.

تمثل هذه المداخلة ما يتداوله مختلف كتاب الصحف العربية والإسلامية والإسرائيلية والأجنبية على صعيد التعامل مع الانتفاضة ورؤيتها وموقعها في الصراع العربي الإسرائيلي، وكيف يمكن استخدام الشعب الفلسطيني لها، وما يمكن أن تؤول إليه، وأحببت أن أفرد ربطاً مهماً بين نتائج كل منها والتداعيات التي لحقت ذلك، كما أشرت بوضوح إلى قدرة الشعب العربي للتنبؤ المستقبلي، إذ تنبّأ الكثير من خبرائنا العام الماضي بمثل هذا التفكير على أقل تقدير، والمتعلق بخوض انتفاضة ثالثة وهو ما أصبحت تفكر به حماس جدياً، كما جاء على لسان السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة، و نحن نتكلم عن ظروف متاحة بين أيدي العرب.

وموضوعنا اليوم ليس عن الحروب والمواجهات المسلحة المفتوحة مع إسرائيل، بل نحن هنا نتكلم عن الانتفاضات المدنية والعسكرية التي يمكن أن تسهم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي على صعيد التهديد والوسائل والإدارة والاستثمار السياسي اللاحق لها.

وأقترح أن نبدأ بالمحور الأول حتى نبني عليه رسم سياسات المستقبل القادم.

وقائع حلقة النقاش

المحور الأول

وقفة مع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ والانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠

د. أنيس قاسم

قبل أن أتحدث عن المحور الأول، أودّ أن أشير إلى أدوات الكفاح والنضال بين شعب محتل وقوة احتلال، حيث إن النضال إما سلمي وإما ساخن (عسكري)، فالنضال السلمي يتمثل بالاحتجاج والاعتراض، والنضال الساخن يأخذ شكل النضال المسلح، وما بين الأمرين جاءت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وأُسميها "العنف الدافئ"، فهي ليست ساخنة بمستوى السلاح وليست باردة بمستوى العريضة والاحتجاج، فاستخدم الفلسطينيون الحجر ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي، الذين كانوا يتركون بنادقهم أحياناً.

فالانتفاضة الأولى التي اتخذت هذا المسار من النضال أدت إلى شلّ وتحييد القدرة العسكرية الإسرائيلية من دبابات وطائرات وجنود، وأصبح الجيش الإسرائيلي في حالة نفسية سيئة، حيث تمّ تدريب

الضباط والجنود لمقاتلةً ساخنة، فأصبحوا يطاردون الأطفال في الأزقة والمخيمات، وقد عكست هذه الانتفاضة صورةً سلبية عن الجيش الإسرائيلي عالمياً، وأخرى إيجابية عن النضال الفلسطيني، ووجدنا تعاطفاً شديداً على مستوى العالم من البرازيل إلى الفلبين، إلى جانب تغطية إعلامية دولية واسعة لهذه الانتفاضة، ودخلت كلمة الانتفاضة الآداب العالمية.

عكست الانتفاضة الأولى الصورة الوحشية للاحتلال وجلبت التعاطف الدولي للفلسطينيين، وكانت هذه الانتفاضة إنتاجاً وطنياً فلسطينياً داخلياً لم تلوثه القيادات السياسية في الخارج، وأنا شاهد على ذلك وعلى معرفة شخصية بالموضوع، ففي يناير/ كانون ثاني من عام ١٩٨٨، أي بعد ثلاثة أسابيع من بدء الانتفاضة طلب مني الرئيس الراحل ياسر عرفات الاجتماع به في بغداد لمناقشة إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك، وكانت كافة القيادات الفلسطينية مشاركة في هذه الاجتماعات (أي اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني) ومن مختلف الفصائل، واكتشفت في تلك الجلسة في ١٦/ ١/ ١٩٨٨ أن لا أحد من الحاضرين يتحدث عن الانتفاضة أبداً، والوحيد الذي تكلم عنها كان الراحل ياسر عرفات، ليس بصفته خبيراً

بما يجري إنما بسرد معلومات وصلت إليه، والوحيد الذي تحدث بعلم ومصداقية كان الراحل خليل الوزير أبو جهاد.

وقدمت هذه الانتفاضة إنجازاً هائلاً تمثل في إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية على مستوى العالم، حتى أنها أحدثت تغييراً استراتجياً في تفكير مجرم حرب معروف هو رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحاق رابين (وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت)، الذي اعتمد سياسة تكسير العظام، وقد أدرك في مذكراته الأخيرة أنه لا يمكن السيطرة بالقوة المسلحة على هذا الشعب.

وبالنسبة للتعاطف الشعبي بشكل خاص مع الانتفاضة والدعم المالي لها، فقد شارك الكثير من الفلسطينيين؛ في إنشاء صناديق للقرى والمدن الفلسطينية بلغ عددها في الكويت مثلاً ٣٦٠ صندوقاً، جمع خلالها الكثير من الأموال، وأرسلت بطرق غير بنكية (للتغلب على القيود الإسرائيلية) إلى الشعب الفلسطيني في الداخل.

ونتذكر أن الشعب الفلسطيني اعتمد على الذات، واستطاع أن يعود إلى الأرض ويزرع الكثير من المحاصيل الزراعية التي أثرت سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد على السوق الفلسطينية في تصدير منتجاته الزراعية.

ونأتي الآن إلى موضوع المقارنة بين قيادة المقاومة اللبنانية في الحرب الأخيرة (تموز/ يوليو ٢٠٠٦) وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٨٧، فقيادة المقاومة اللبنانية التصقت بمعركة عظيمة غير معلنة اسمها: "معركة الاستخبارات"، أما المنظمة فلم تستطع أن تطور هذه الانتفاضة وتضع لها مناهج لنقلها إلى مرحلة متقدمة، ولو أنها فعلت لكان من الممكن تحقيق انسحاب إسرائيلي محتمل آنئذ، لأن المجتمع الإسرائيلي بدأ يتفكك، فالقوى المناهضة للاحتلال نشطت نشاطاً كبيراً والعالم كله كان معنا.

وأذكر أنني أرسلت مذكرة داخلية للراحل ياسر عرفات، وكنت أعمل حينها في مكتب منظمة التحرير، وتمنيت على القيادة الفلسطينية أن تنشئ هيئة أركان حرب إعلامية وزراعية وتنموية لدعم الانتفاضة، ونحن نعلم أنه تم إجهاض الانتفاضة بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية ومشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. أما الانتفاضة الثانية فقد تميّزت عن الأولى باستخدام السلاح.

بعد ذلك بدأت المزايدات بين بعض الفصائل الفلسطينية على تنفيذ العمليات الاستشهادية، وقد دافعتُ عنها قانونياً استناداً للقانون الأمريكي في المادة ٤٩١، "حيث إنه إذا لم يلتزم عدوك بالإنسانية في

الحروب فلك صلاحية استخدام ما تراه وأنت في حل من قواعد الحرب".

كانت من نتائج هذه العمليات أن وحّدت الشارع الإسرائيلي، ولم يبق داخل هذا الشارع من يطالب بوقف المجازر الإسرائيلية، ولم تستطع قوى ما يُسمى "السلام" الإسرائيلية الوقوف معنا في الانتفاضة الثانية كما وقفت في الانتفاضة الأولى.

وعلى مستوى القوى المؤيدة للقضية الفلسطينية في أوروبا فلم تستطع تبرير العمليات الاستشهادية لأن فيها اعتداءً على مدنيين، على الرغم من أن الإسرائيليين يعتدون على المدنيين الفلسطينيين، إلا أن ذلك لا يبرر الاعتداء على المدنيين في أي مكان في نظر المجتمع الدولي.

جواد الحمد

هذه جدلية قائمة في الساحة الفلسطينية، لكن هناك آراء وإنجازات أخرى حققتها الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

م.علي أبو السكر

لم يكن انطلاق الانتفاضتين الأولى والثانية بطلب أو دعوة من قوى بعينها، بل تفجرتا ذاتياً وتأججتا محلياً، فالانتفاضة الأولى جاءت في ظروف انحرفت القضية الفلسطينية فيها عن مسارها التاريخي، وفي ظل

سلسلة من التراجعات العربية وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية، وفي ظلّ استمرار وتصاعد الاحتلال الصهيوني؛ ولم يكن أحد يتوقع أن تنفجر الانتفاضة عام ١٩٨٧، في ظل تغيُّب الشباب عن العمل في القضية للعمل في الكيان الصهيوني والعمل في المستوطنات الإسرائيلية، إلا أن فصائل فلسطينية -قديمة وجديدة- التقطت هذه الانتفاضة بعد اندلاعها، ونجحت في السيطرة عليها.

استخدام السلاح يعتبر أحد أوجه المقاومة في مواجهة الاحتلال

أما فيما يتعلق بمجريات الانتفاضة الثانية وخاصة ما يتعلق باستخدام السلاح وردة الفعل الصهيونية، وحول تبدل الرأي العام الدولي واختلافه بين الانتفاضتين، فإن استخدام السلاح يعتبر أحد أوجه المقاومة التي يستخدمها أي شعب تحت الاحتلال. وأعتقد أن الشعب الفلسطيني استخدم سلاحاً أصبح نموذجاً عالمياً، وهو سلاح الحجارة في الانتفاضة الأولى، إذ استفادت منه شعوب العالم، وهو إنتاج فلسطيني.

أما السلاح الثاني فهو الأهم والأكثر فاعلية وهو سلاح الاستشهاديين في الانتفاضة الثانية، وهو سلاح من لا يملك السلاح التقليدي الذي يردع به العدو، وهو إنتاج فلسطيني محض، حتى في

أعماق التاريخ وزمن الصحابة لم يبرز هذا السلاح إلا في حالات مثل حصار المسلمين للحديقة التي كان يتحصن بها مسيلمة الكذاب، حيث قام الصحابة بإلقاء أحد الاستشهاديين المسلمين بين جموع المرتدين لمقاتلتهم، أما في هذه الانتفاضة فقد برزت عشرات النماذج التي استُخدم فيها هذا السلاح بشكل أوسع، والذي دفعهم إلى ذلك أن إسرائيل استخدمت السلاح العسكري في الانتفاضة الأولى ضد مدنيين لم يستخدموا السلاح العسكري ضدها، والإحصائيات كثيرة للشهداء والجرحى والمعاقين بسبب ذلك.

إن استخدام العدو الصهيوني للسلاح في الانتفاضة الثانية وصل إلى أقصى درجات البطش من خلال استخدام مختلف أنواع الأسلحة الحربية، مثل: طائرات الأباتشي والقصف المدفعي والاغتيالات المخطط لها مسبقاً، أي "القتل العمد"، وهذا لا يمكن أن يقضي على الاستشهاديين؛ والمفارقة أن كل تلك الأسلحة استخدمت ضد المدنيين الفلسطينيين وليس ضد الاستشهاديين.

وبالنسبة للرأي العام الدولي فليس الأمر كله متشابهاً، إذ في الانتفاضة الثانية كان هناك من الأجانب المتضامنين مع الشعب الفلسطيني من قدّم روحه، وبعضهم سُحِق تحت جنازير جرافات الاحتلال كما حدث في رفح.

ولا شك في أن إحدى أدوات المعركة التي أحسن العدو الإسرائيلي استخدامها هي "الإعلام"، في ظل تخلي الإعلام العربي أو عدم قدرة الإعلام الفلسطيني على مجاراة الإعلام الإسرائيلي والدولي، فمثلاً استخدم الصهاينة قضية الشهيد محمد الدرة بطريقة مغايرة، فاستطاعت إسرائيل أن تجيره بصورة عكست الحقيقة وكأن الضحية كان إسرائيلياً وليس فلسطينياً.

ومن جانب آخر، فقد وُجدت اختراقات إعلامية استطاعت أن توصل الصورة، مثل بعض الفضائيات كقناة الجزيرة، وكان لهذه الفضائيات الأثر الواضح في تسويق الانتفاضة الفلسطينية، وكان لها دور في زيادة التعاطف العربي معها.

لقد انتشلت الانتفاضة الثانية الشعب الفلسطيني من الخمول ومحاولات التكيُّف والاندماج مع وجود الاحتلال، وقللت من اللقاءات والتداخلات بين السلطة الفلسطينية والصهاينة.

جواد الحمد

ثمة إشكالية في موضوع الانتفاضة لا بُد أن تعالج، وهي التداخل بين الوسائل المستخدمة فيها، فهناك وسائل مدنية وأخرى مسلحة، وليست الإشكالية في الاستخدام، فأنا لا أعتقد أن هناك

كتابات تتحدث بشكل مفرط عن عدم استخدام السلاح كلياً، ولا أعتقد أن الذين انتقدوا بعض الوسائل القتالية انتبهوا لهذا الأمر، فالإشكال في "التداخل" لا في "الاستخدام"، فثمة من يقول إنه لا بد من تطبيق البرنامجين معاً، فلا أعتقد أن ما يطرح اليوم -من وجوب أن تعتمد الانتفاضة على الوسائل السلمية لاستقطاب التعاطف الدولي- صحيحاً من الناحية العلمية، فالانتفاضة الثانية استقطبت تعاطفاً دولياً أكثر من الأولى، وكشفت عن وجه إسرائيل القبيح الذي تَمثَّل في الوحشية والإجرام أكثر من الانتفاضة الأولى، وهذا لا يقلل من أهمية الانتفاضة الأولى، ولكننا نتكلم عن مراحل زمنية مررنا بها.

ولا بد أن ننتبه إلى ذلك التداخل، فماذا ستكون النتيجة لو اعتمدت الانتفاضة على تطبيق البرنامجين، أي الوسائل السلمية والمقاومة المسلحة، في ظل إدارة سليمة لها؟

ألا يمكن أن تحقق أهداف هذه وتلك في وقت واحد، وفي الوقت نفسه نقدم للعالم قضية شعب لا قضية فصيل أو مجموعة مسلحة؟

ويجب أن لا نغفل الإشارة أيضاً عن الانتفاضة الثانية التي كسبت الجولة في الأشهر الثلاثة الأولى إعلامياً بشكل كامل، ولا شك أنّ لقناة الجزيرة دوراً كبيراً في ذلك، ولم يكن ذلك ممكناً في عام ١٩٨٧، ولذلك

أخذت الخارجية الإسرائيلية على عاتقها تشكيل فريق من ٧٠ إعلامياً، وزودتهم بـ ١٥ مليون دولار، وجابوا أوروبا وأمريكيا، والتقوا مع جاليات يهودية وسياسيين غربيين لإقناعهم بعدائية هذه الانتفاضة ووحشيتها.

وفي شيكاغو قدم القنصل الإسرائيلي الشهيد الفلسطيني محمد الدرة ووالده على أنهما مستوطنان يهوديان، وأن الفلسطينيين هم من قتلوهما، وذلك بعد جهد إعلامي مطوَّل من قِبَل اليهود في عام ٢٠٠١، وبعد ذلك بدأ الإعلام الدولي في التوازن لصالح إسرائيل.

ونقطة أخرى مهمة، هي أننا لا نتكلم عن تعاطف وعدم تفهم للعمليات الاستشهادية فقط، فهناك اختلاف ثقافي وعدم إحساس بالمعاناة وحجمها، ونحن نعاني منها كأكاديميين، وإنما نتحدث عن التغيير السياسي والتأثير على السياسيين المتعلقِ بأمن الإسرائيليين، فالانتفاضة الثانية أثرت بشكل مباشر على المواطن الإسرائيلي في مناطق عام ١٩٤٨، وقيادة الجيش والمعسكرات والمستوطنات وأمن الدولة، ونقل المعركة إلى داخل كيان العدو الذي أخذ يرتّب أوراقه في كيفية حماية الشعب والأماكن العامة، وهذه معركةٌ بغض النظر عن التفاصيل، مع

الأخذ بعين الاعتبار أننا لا نقف مع قتل كبار السن والأطفال غير المسلحين بحكم التداخل، والفلسطينيون جميعاً ليسوا مع ذلك أيضاً.

الانتفاضة الثانية أثرت بشكل مباشر على حياة المواطن الإسرائيلي وعليه فإنه يجب النظر إلى زوايا أخرى في التحليل المنهجي والسيسيولوجي والاجتماعي وأثره على الإسرائيليين، بمعنى: كم كانت قيمة التعاطف اليساري الإسرائيلي مع القضية الفلسطينية خلال العامين الماضيين؟ وما هو الوزن السياسي لهذا اليسار؟ باعتقادي أنه "صفر"، وإذا أردنا أن نعطيه وزناً كي لا نظلمه ضرورة فإنه يقتصر فقط على مجال حقوق الإنسان.

وهذا لا يشكل وزناً سياسياً للأسف، فاليسار الإسرائيلي لم يكن له وزن، ولا وزن له الآن داخل المجتمع، وعليه يجب أن لا نهتم بهذه الجزئيات.

أما على الصعيد الغربي والدولي، فنلاحظ أنه خلال عام ٢٠٠٠ كان حجم الزيارات السياسية المكوكية التي جاءت للمنطقة كبيراً، وقدّمت ثمانية مشاريع للحل السياسي، وتمكنت الانتفاضة من إفشالها جميعها، وآخرها كان خارطة الطريق، ومع ذلك فقد ذهب السيناريو باتجاه آخر.

كل هذه الأمور مهمة عندما نناقش الإشكاليات والسلبيات التي بيننا وبين الغربيين لمعالجة صعوبات لها اعتبارات سياسية وثقافية، لكن في المقابل هناك امتدادات للتحولات السياسية بسبب هذه الانتفاضة المسلحة الثانية، كما أودّ أن لا نغفل الانعكاسات السلبية لأحداث سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة على الانتفاضة، فعندما دخل شارون تحت سقف مكافحة الإرهاب فهو مرحلياً كسب مرحلة مهمة وحساسة جداً، وبحمد الله أنها لم تطل، وبقينا ستة أشهر نعاني خسائر من هذا الربط بين الموضوع الفلسطيني وأحداث ١١ سبتمبر، ولكن أصبح هناك تمييز أوروبي ملحوظ بعد ذلك.

د.أحمد الشناق

أريد أن آتي على نقاط وعناوين لمجموعة من الأفكار، ولن أتوقف عند السلبيات لقناعاتي الفكرية والمبدئية لتعظيم دور الشعب الفلسطيني في هذا النضال بمختلف الفصائل، وعلى مختلف المراحل واحتراماً للدم الفلسطيني، فلا بد أن أستعرض الإيجابيات ابتداءً من انتفاضة عام ١٩٨٧ وحتى الآن.

صحيح أن الانتفاضة الأولى أصبحت اسماً عالمياً ولصيقاً بالقضية الفلسطينية، إلا أنني أميل إلى اسم ثورة شعب تحت الاحتلال،

التي غيرت من الصورة النمطية في العالم والتي كان مضمونها أن الشعب الإسرائيلي جاء إلى أرض بلا شعب، وبالتالي فإن الانتفاضة أبرزت الوجود الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، وهكذا تعززت الصورة الصحيحة، وهي أن هناك شعباً يرزح تحت الاحتلال.

كما أن الانتفاضة الأولى عملت على توطين القضية الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية، فأصبحت هناك أجندة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، وأعتقد أن هذا يمثل تغييراً استراتيجياً في القضية الفلسطينية ومساراتها.

وأنا أقول أن انتفاضة عام ١٩٨٧ أبرزت هوية الشعب الفلسطيني، وساعد على ذلك قرار المملكة الأردنية عام ١٩٨٨ فكّ الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وتحمّل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليةَ الشعب الفلسطيني كممثل ومفاوض، وأصبح هناك إبراز للهوية الوطنية الفلسطينية بتجلياتها، ولا أتحدث هنا عن حماس أو فتح أو جبهة شعبية، وإنما عن هوية شعب، وهذا أمر لم يكن مسبوقاً.

الانتفاضة خلصت الشعب الفلسطيني من ثقافة الخوف من المحتل

الأمر الآخر والتحول الاستراتيجي المهم الذي أحدثته الانتفاضة هو: بروز شعب يقاوم لطرد الاحتلال، فانتهينا من قضية انتظار التحرير

من الخارج، وبادر الشعب الفلسطيني إلى هذه القضية، كما عززت هذه الانتفاضة وحدة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأسهم هذا الشعب في التحرير، وتخلص من ثقافة الخوف من الاحتلال و جنوده وآلته العسكرية.

وقدمت الانتفاضة الثانية نموذجاً آخر من القيادات الفلسطينية الإستراتيجية عندما وقف رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية أمام بيت مهدوم وقال: أنا حكومة فلسطين، أنا ابن فلسطين، أنا ثابت في غزة، وهذا لم يكن مسبوقاً في تاريخ القضية الفلسطينية.

والأمر الآخر أنه قد تكون من المصادفات التاريخية وفي ظل الانفكاك والانهزام العربي، وغياب منظومة الأمن العربي، وغياب الدفاع العربي المشترك أن تنطلق انتفاضة الشعب الفلسطيني وثورته الباسلة بكل وسائلها الكفاحية لتسد فراغ العجز والانهزام العربي، وبالتالي أعتقد أن الانتفاضتين الفلسطينيتين المتواليتين أعادتا قوة الردع الاستراتيجي بما يوازي قوة الردع في المفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي.

واستطاعت الانتفاضة أن تهدد الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وأن تهدد نظرية الأمن الإسرائيلي كذلك، وبالتالي كانت تطوراً وتحولاً جديداً سيترك الكثير من الانعكاسات على الاستراتيجية الصهيونية في

المرحلة القادمة، وفي المقابل ألغت الانتفاضة نظرية الترحيل التي اعتمدها الكيان الإسرائيلي من خلال الضغط واستخدام القوة لإجبار الشعب الفلسطيني على ترك أرضه كما حصل في عام ١٩٤٨.

وبذلك فإن هذا الصمود الفلسطيني العظيم أمام الدبابة والاحتلال والقصف في ظل عجز عربي مشهود عليه، يُلغي نظرية الوجود الإسرائيلي كنظرية استراتيجية.

كنت أتمنى أن يكون الانسحاب من غزة الذي حدث في عام ٢٠٠٥ والهدوء الذي يشعر بها أهلنا في قطاع غزة قوة دفع لاستمرار المقاومة في الضفة، وأن لا نعطي لهذه القوة الطاغية مبرراً للبطش، وبالتالي كنّا نتمنى أن يكون هناك تهدئة في غزة، وأن يستعيد الشعب بعض العافية بما يشكل المدد لاستمرار المقاومة على أرض الضفة الغربية.

المحور الثاني

آفاق الانتفاضة الثالثة..

الإمكانات، الفرص، البيئة المناسبة

جواد الحمد

لنناقش ما هي إمكانات انطلاق الانتفاضة الثالثة؟ وما هي الظروف المتاحة؟ وهل البيئة الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بيئة ملائمة؟ وما هي النتائج المتوقعة؟ وإذا اندلعت الانتفاضة هل ستكون المسمار الأخير في نعش الاحتلال؟ وهل يمكن أخذ العبر والدروس من الانتفاضتين السابقتين لإزالة الاحتلال؟

شاكر الجوهري

تعتبر الهدنة أو التهدئة المتبادلة التي توصل إليها السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) والسيد عمر سليمان مدير المخابرات المصرية، الأولى في تاريخ الصراع مع إسرائيل، حيث كان المطلوب دائماً من الشعب الفلسطيني أن يوقف المقاومة من جانب واحد وتستمر إسرائيل بعدوانها.

في الانتفاضتين السابقتين كنا نلمس أن الموقف الأمريكي أكثر تصلباً من الموقف الإسرائيلي، لكن الظروف اختلفت الآن، حيث إن أمريكيا في ورطة في العراق، ورأينا الرئيس الأمريكي جورج بوش يأتي إلى العاصمة الأردنية عمان لإخراج بلَدِه من هذا المأزق.

وما يدفع إلى انطلاق الانتفاضة الثالثة في تقديري يتمثل في عدم التزام إسرائيل حتى باتفاق التهدئة المتبادل.

وبالنسبة للتحالفات السياسية الداخلية الفلسطينية، هنالك خطان سياسيان فلسطينيان كان يمكن تلمّسهما بوضوح منذ توقيع معاهدة أوسلو عام ١٩٩٣، خط الراحل ياسر عرفات الذي كان يدرك أن سقف أوسلو منخفض، وحاول رفعه من خلال تشجيع اشتعال الانتفاضة الثانية ودعم كتائب شهداء الأقصى، وخط الرئيس محمود عباس الذي أراد أن يلتزم بخط وسقف أوسلو، وأراد أن يملي على المرحوم ياسر عرفات -مستعيناً بالضغوط الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية- هذا السقف، مما اضطر عرفات للتحالف مع (حماس)، في حين تحالف عباس مع حلفائه المعروفين.

ناديا سعد الدين

أعتقد أنه بقدر ما تكون الظروف الداخلية الفلسطينية والإقليمية والدولية ملائمة لتشكيل بيئة مناسبة لاندلاع الانتفاضة الثالثة، بقدر ما

تسهم هذه الظروف في منع اندلاع هذه الانتفاضة، ولكن استمرار الوضع الراهن في الأراضي المحتلة على ما هو عليه من تصاعد العدوان الإسرائيلي، وتفاقم حدة الفقر والبطالة وغياب أي أفق لعملية حراك سياسي، إلى جانب تأزم العلاقة بين حماس وفتح، وعدم التوصل إلى توافق لإنشاء حكومة وطنية، فإن كل ذلك من شأنه أن يرشّح لاندلاع الانتفاضة الثالثة كما حذّر السيد خالد مشعل من اندلاعها.

هناك تقارير عديدة تشير إلى أن الإدارة الأمريكية قد تعتمد الآن -نتيجة لوضعها المتأزم في العراق- إستراتيجيةً جديدة قد تكون أشد ضراوة من سابقتها، وأعتقد أنه سيؤثر سلباً على الأوضاع في الأراضي المحتلة، إذ ستزيد من دعمها لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، وتزيد الضغط على الجانب الفلسطيني، وظهر ذلك خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس للمنطقة خلال الأيام السابقة (أي خلال شهر تشرين ثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠٦)، والضغط الذي مارسته على الرئيس محمود عباس حتى يمارس بدوره المزيد من الضغط على حماس؛ هذا ما أعلنته أطراف فلسطينية، وسيتم استكماله خلال زيارة قريبة لوزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة (في منتصف يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٧).

وإذا انـدلعت الانتفاضـة الثالثـة فسـتبنى علـى الانتفاضـتين السابقتين، من حيث الجمع بـين مظـاهر المقاومـة المسـلحة والانتفاضـة المدنية، وهو أمر مشروع لأن الاحتلال هنا يختلف عن أي تجربة احتلال تاريخية سابقة، فنحن هنا أمام احتلال استيطاني صهيوني إحلالـي، فـلا بد من الجمع بين الوسائل جميعها، الانتفاضة والمقاومـة، والتركيـز علـى أنها السبيل الوحيد لدحر الاحتلال وإعادة الحقوق المشروعة.

كما أن التعويل علـى الشـارع الإسـرائيلي لـيس في مكانـه لأنـه طوال تلك السـنوات -منـذ أن زُرع الكيـان الصـهيوني في عـام ١٩٤٨ وحتى الآن- لا يوجد اخـتلاف جـوهري بـين اليسـار والـيمين، حتـى معسكر السلام لا يختلف كثيراً في مواقفه بضـرورة مواجهـة الانتفاضـة بقوة وضرب المقاومة، وعنـدما يـتم الحـديث عـن الحـرب بـين الكيـان الصهيوني والجانب الفلسطيني نرى أن الشارع الإسـرائيلي مجمـع علـى ضرورة محاربة الجانب الفلسطيني.

د.أحمد البرصان

عند الحديث عن الانتفاضة الثالثة المتوقعة، لا بد من الإشـارة إلى أن الانتفاضة الثانية اندلعت بسبب فشل عملية السلام في كامـب ديفيـد

في صيف عام ٢٠٠٠، وذلك بعد سبع سنوات من توقيع اتفاقية أوسلو، وإذا حدثت الانتفاضة الثالثة فستكون بعد حكومة منتخبة.

ونأتي إلى الوضع الداخلي الفلسطيني الراهن الذي يشهد حالة انقسام حاد بين فتح وحماس، ونقارنه بحالة الإجماع حول الانتفاضتين الأولى والثانية وحول موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية، فإن ذلك يدعو إلى التساؤل حول ملاءمة البيئة الداخلية الفلسطينية والإقليمية لانطلاقة انتفاضة ثالثة جديدة.

وحول الوضع الدولي، فهناك عدة اتجاهات تدعو لحل القضية الفلسطينية، ومثال ذلك ما دعا إليه الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر من ضرورة حلٍّ عادل لقضية الشعب الفلسطيني، وانتقاده للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، إلى جانب الربط بين القضية الفلسطينية والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الذي ظهر في تقرير بيكر-هاملتون.

من جهة أخرى فإن الوضع الداخلي الإسرائيلي -ولأول مرة- أصبح مكشوفاً، بعد الحرب الأخيرة على لبنان (صيف عام ٢٠٠٦)، ووصول الصواريخ التي أطلقتها المقاومة اللبنانية إلى حيفا واحتمال تطور العمليات في المستقبل، فإن إسرائيل مهددة الآن في عمقها وليس

في الأطراف، ولم يعد هناك ما يسمى تفوقاً استراتيجياً للقوة الإسرائيلية، كل ذلك يشجع على إنضاج الظروف الدافعة لانطلاقة انتفاضة ثالثة.

استناداً إلى ما تقدم، فإن الأطراف الإقليمية والدولية والداخلية متفهمة لخطورة بقاء الوضع السياسي على ما هو عليه في الوقت الحاضر، فخلال ستة شهور -إنْ لم يحدث تحرك دولي- قد تحدث انتفاضة ثالثة كما أشار إلى ذلك السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس مؤخراً، وهذا مرتبط بما يحدث من تطورات على الساحة الداخلية الفلسطينية باتجاه فشل المراهنة على القيادات العربية في الخارج أو حتى على قيادة منظمة التحرير في الخارج كما حدث في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وكما حدث عند اندلاع الانتفاضة الثانية بسبب فشل عملية السلام عام ٢٠٠٠، والإحباطات التي حدثت جراء ذلك. وأما الفشل الثالث -الذي قد يكون خطيراً جداً- أن الديمقراطية التي يتغنى بها الكثيرون في الداخل والخارج لم تحقق نتائجها، الأمر الذي قد يؤدي إلى خيار وحيد وهو انطلاقة انتفاضة ثالثة في الداخل، خاصة أن هناك تحركات شعبية في المنطقة العربية من مغربها إلى مشرقها، وهذا له تأثير على الوضع الداخلي الفلسطيني.

"محمد شريف" الجيوسي

الانتفاضة الثالثة وشيكة القيام للأسباب التالية:

١. سبب فلسطيني يتعلق بتجاوز عنق الزجاجة وتجاوز الفتنة الداخلية وتراكم تجربتين سابقتين.

٢. تغيرات عربية تتمثل في فك الحصار وتجربة المقاومة اللبنانية الناجحة.

٣. تعنت إسرائيل واستمرار الغطرسة، وعدم استعدادها لحل عادل.

٤. فشل أمريكيا على صعيدي العراق وأفغانستان وغيرهما.

ولكي تكون الانتفاضة القادمة ناجحة، لا بد أن نقف على السلبيات التي رافقت الانتفاضتين السابقتين وتجاوزها.

د. خالد عبيدات

لقد أدى الالتفاف على الانتفاضتين السابقتين إلى الحد من نتائجهما الإيجابية، فجُيّرت الكثير من نتائجهما لغير صالحهما، لذلك ونحن في ظل ترقب انطلاق الانتفاضة الثالثة لا بد أن يكون هناك الوعي الكافي لكي لا تكون الانتفاضة المتوقعة من صنع اتجاه معين، بل لتكون فلسطينية شاملة، وأن تكون مدعومة بمدّ عربي كبير، خاصة بعد

نجاح المقاومة اللبنانية في مواجهة إسرائيل، وستكون أقوى من الانتفاضتين السابقتين، كما أن البيئة الإقليمية والدولية ربما تكون أكثر دعماً للانتفاضة القادمة.

ولكي تجنَّبَ الانتفاضة القادمة نفسها تهمة الإرهاب، يجب عليها أن تقنع الآخرين بمشروعيتها من حيث أهدافها ووسائلها النضالية، ومن حيث ارتباطاتها الإقليمية والدولية.

د.علي الشرعة

لربما لدي اختلاف مع الدكتور خالد عبيدات بالطلب من الانتفاضة الثالثة تطهير نفسها، لأن المشكلة الكبرى في الخلط بين مفهوم الإرهاب والمقاومة، وأن الطرف الآخر لا يريد أن يسمع غير ذلك.

والحديث الآن عن الانتفاضة الثالثة والتنبؤات حولها يثير بعض التساؤلات منها:

هل ما زالت حركة حماس محركاً للشارع الفلسطيني بالرغم مما حدث؟؟ وهل الوضع الفلسطيني في الداخل والوضع العربي مؤهل لانتفاضة ثالثة؟؟ وهل هي الانتفاضة الحاسمة؟؟ وهل تم البناء على ما أنتجته الانتفاضتان السابقتان؟؟ وهل تخدم الانتفاضة الثالثة الوضع الفلسطيني؟؟ وهل توظف الانتفاضة الثالثة ضد المحتل؟؟ وإلى أي مدى

بنت حماس نفسها على ذلك بحيث نستطيع أن نتفاءل بالمستقبل؟؟ وإلى أي مدى تستطيع حماس الآن أن تحقق نوعاً من ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني في ظل الظروف الراهنة؟؟ وهل ستحصل الانتفاضة الثالثة على الدعم العربي؟؟ وأتمنى أن لا تزيد الانتفاضة القادمة من الخلاف بين الفصائل الفلسطينية، وأن يتم إعادة ترتيب الوضع الفلسطيني أولاً.

م.علي أبو السكر

أصل الخلاف بين الكيان الصهيوني والشعب الفلسطيني أو الأمة العربية ليس نزاعاً بل هو صراع، لأن هناك فرق كبير بينهما، فالنزاع يمكن أن ينتهي بتفاهمات واتفاقيات وتنازل أحد الأطراف للآخر، أما أصل الخلاف وهو الصراع لا يمكن أن ينتهي إلا بانتهاء أحد الطرفين.

وما يطرح هو تجميد أو تأجيل الصراع الحتمي الذي سيقع بين الكيان الصهيوني والأمة العربية والشارع الفلسطيني على رأسها لأنه الأساس في هذه المشكلة، وما يجري الآن من اتفاقيات وسياسات هو عبارة عن تأجيل وتجميد، وعليه فإن الانتفاضة الثالثة أو الثورة الشعبية قادمة لا محالة بسبب:

- دور إسرائيل والعقلية الصهيونية القائمة على الاستحواذ المطلق فقط، وما له من نتائج سلبية.

- النتائج السلبية للعملية السلمية التي تطرح الآن.
- نتائج العملية الديمقراطية، وتعزيز موقف القوى الداعمة للمقاومة وعلى رأسها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، أي أن الخط المقاوم هو الخط المطلوب داخل الخط الشعبي والذي يعاني ويحاصر، وليست الطبقات المترفة والبعيدة، والانتخابات عكست ذلك، وهذا عكس أيضاً نتيجة إيجابية لأن الحركة الديمقراطية أوصلت حماس للسلطة، وهذا يعني إعادة بناء للصف الداخلي الفلسطيني، وإعادة تعبئة جديدة لانتفاضة جديدة، ولتصبح الانتفاضة هي البديل الحقيقي والوحيد لبرنامج التسوية المرفوضة شعبياً سواء الفلسطيني أو العربي، لأنها قائمة على انتقاص الحقوق وليس على التكافؤ، والحل السياسي إنما هو عبارة عن تنازل وتأجيل الصراع، ولا بد أن ندرك أن الانتفاضة صراع طويل الأمد ونتائجها طويلة الأمد وغير مباشرة.

أحمد الشناق

يمكن الإشارة إلى بعض الرؤى والتصورات المتعلقة بالانتفاضة القادمة:

١. لا يمكن عزل القضية الفلسطينية عن الأحداث الجارية في المنطقة.

٢. عناصر قوة الانتفاضة سيتحكم بها مشهد الوضع الإقليمي القائم، فنخشى أن تجرّ الانتفاضة إلى فوضى خلاقة لذهاب المنطقة إلى إقليم جديد؟

٣. هناك منهجان عربيان: منهج التسوية، لبعض الدول، وآخر ينتظر ما يجري.

٤. على فتح أن تدرك أن معطيات أوسلو اختلفت، فآن الأوان للقضية أن تسير بأسلوب جديد، وعلى القوى العربية ألا تُحمّل حماس أكثر من الواقع وكأنها صلاح الدين، ويجب العلم بأن حزب الله ليس له دور في الداخل الفلسطيني.

جواد الحمد

لا بد من الإشارة إلى الوضع الراهن لحركة حماس وهي التي هددت بالانتفاضة، وهي ترى: إما أن تعطونا فرصة أو نذهب إلى المواجهة، فهناك ضغط أمريكي على الرئيس الفلسطيني لحل المجلس التشريعي، كما أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة يهود أولمرت تعتبر الأضعف في تاريخ إسرائيل.

والتنافس الفصائلي لمنع قبول سلطة حكومة تقودها حركة حماس، والاستعداد لخوض معارك مسلحة مع الحرس الرئاسي التابع

للرئيس الفلسطيني محمود عباس المدعوم دولياً، والتعاون الأمني الإقليمي حيث وصل إلى حد كبير. كل تلك الظروف الآنفة الذكر عوامل مساعدة لاندلاع انتفاضة ثالثة.

د.محمد مقداد

ما يتحدث عنه السيد إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني عن اندلاع انتفاضة ثالثة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، وكذلك ما تعلنه كل من بريطانيا وأمريكيا حول إعادة إحياء عملية السلام في المنطقة.

ولقد بات المجتمع الدولي مدركاً أن الشعب الفلسطيني لن ينقسم ولن تكون هناك حرب أهلية، لأنه تحت احتلال، و كما أن هذا الشعب لن يتنازل عن حقوقه.

جواد الحمد

الانتفاضات هي التي تمكنت بالفعل من التأثير على الإقليم والبعد الدولي، وتمكنت من فرض بعض المفاهيم، وتبين أن الشعب الفلسطيني لديه من المخزون الكافي لاستئناف هذا البرنامج، وأن موضوع الانتفاضة ليس أماني بل ممارسات ميدانية، كما أن الانتفاضة المدنية لها مكاسب وإيجابيات لصالح القضية، والقوة المسلحة أيضاً لها

مكاسبها الإيجابية لصالح القضية، والجدلية الموجودة بين خط السياسة والمقاومة يمكن جمعها كما فعلت حركة حماس.

لذلك، يمكن أن تحقق الانتفاضة القادمة تأثيراً أكثر من غيرها، ولكن حجم التعاون المفتوح دولياً مع إسرائيل لم يكن قائماً سابقاً، فالفرص حجمها متزايد والعوائق متزايدة كذلك.

وحول تأثيرات وملابسات انطلاقة الانتفاضة الثالثة فلن يكون لها أبعاد إقليمية، ولكن يمكن أن يكون لها بعض التداعيات الإقليمية، كما أن الانتفاضة لن تبدأ موحدة، وحماس باستلامها زمام الحكم في البرلمان والحكومة والقوة العسكرية ستملك زمام الأمور ثم تتبعها بقية القوى والفصائل الفلسطينية، والصفان الفلسطينيان (حركة فتح وحركة حماس) إذا أرادا أن يقررا إشعال الانتفاضة فيمكنهما ذلك، وهذا الموقف المقاوِم مدعوم شعبياً، خاصة أن المدّ الشعبي مدّ مُغرٍ لاندلاع هذه الانتفاضة، حيث إن الدعم السابق للانتفاضتين جاء شعبياً، أما الدول العربية الرسمية فكانت متخوّفة، لذلك على المجتمع الدولي إعطاء الشعب الفلسطيني دولة ذات سيادة عاصمتها القدس، وإلا فهناك انتفاضة ثالثة حسب معظم القراءات والتحليلات.

المحور الثالث

دور الانتفاضات في برنامج التحرير والاستقلال وآفاق الانتفاضة الثالثة

جواد الحمد

في ضوء هذه الإطلالة المركزة على الانتفاضات الفلسطينية واتجاهاتها العامة، يمكن التأكيد على أن هذه الانتفاضات أصبحت وسيلة كفاحية فلسطينية لمواجهة الاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني بالتحرر والاستقلال، ولئن كان طابع الأولى مدنياً مدعوماً بالمقاومة في أواخرها، فإن طابع الانتفاضة الثانية كان بعد اندلاعها مسلحاً ومنذ الأسبوع الأول مدعوماً بانتفاضات جماهيرية مدنية، مما يجعل طابع الانتفاضة الثالثة المتوقعة حسب معظم التقديرات السياسية وفق الظروف والمعطيات المنظورة مختلطاً، حيث يتوقع أن تلجأ لاستخدام الوسيلتين المدنية والعسكرية، لكن التساؤل ما زال قائماً عن الشكل والكيفية والأولويات والعلاقة بينهما، وكيف يمكن أن تحولها حركة (حماس) وحلفاؤها إلى أداة واقعية لإنهاء الاحتلال دون اعتراف بإسرائيل ولا مفاوضات سياسية كما ترى الحركة؟.

علي أبو السكر

بشكل عام أدت هاتان الانتفاضتان إلى تنازلات من الجانب الإسرائيلي، فرأينا رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين يتمنى من البحر أن يبتلع غزة، وكذلك انسحب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون من قطاع غزة. وعادت مقولة فلسطين من البحر إلى النهر، التي حاولت اتفاقيات أوسلو أن تُجهز عليه.

ومن إنجازات الانتفاضة الثانية حدوث نوع من توازن الرعب مع الاحتلال الصهيوني، حيث بلغت الهجرة المعاكسة ثلاثة أرباع المليون، ونشأ خوف في المجتمع الإسرائيلي إزاء هذه الهجرة، وأوقعت الانتفاضتان خسائر بشرية أكثر مما أحرزته الحروب العربية السابقة مع إسرائيل، وأصبحت الانتفاضة سلاحاً للتهديد وفرض الإرادة.

أحمد الشناق

والأمر الأخير، أننا نريد من الانتفاضات تعزيز شروط التسوية، فكل مشاريع حل القضية كانت غير عادلة، فالعدالة هي استعادة كل أرض فلسطين، وأتمنى من حركة (حماس)، وهي قوة فصائلية كبيرة، أن تقبل كما توافق الشعب على مشروعه الفلسطيني في حده الأدنى

المطروح (دولة في حدود عام ١٩٦٧)، وأعتقد أن المبادرة الأخيرة من الأخ خالد مشعل كانت في الاتجاه الصحيح.

شاكر الجوهري

أعتقد أن مهمة الانتفاضة الثالثة شبه المعلنة الآن هي فرض الحل المبدئي بإقامة دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧، والرئيس محمود عباس لديه القابلية لتقديم تنازلات أقل من حدود عام ١٩٦٧، في حين أن حماس والجهاد الإسلامي ليس لديهما الاستعداد للتنازل عن تلك الأراضي، وهي مسألة غاية في الأهمية، ولذلك فإن التلويح بالانتفاضة الثالثة من قِبل السيد خالد مشعل -وفي مقابلة أخرى لوّح بمواجهة شاملة- إنما هو اعتراف منه بأن الانتفاضة الثانية قد توقفت تماماً دونما إعلان رسمي، فالانتفاضة الأولى أوقفتها معاهدات أوسلو، في حين أن الانتفاضة الثانية أوقفتها تفاهمات القاهرة في ١٥ آذار ٢٠٠٥م التي عقدت برئاسة محمود عباس وشارك فيها خالد مشعل وممثلو الفصائل الفلسطينية.

وهناك أيضاً تلويح إلى كل الأطراف العربية الساعية للحل بأن الانتفاضة الثالثة من شأنها أن تعلن فشل جهودهم الهادفة لتحقيق هدف مرحلي، وبالتالي فإن ذلك يعتبر ضغطاً على هذه الأطراف كي تمارس بدورها ضغطاً كافياً على إسرائيل وأميركا من أجل الخروج من الأزمة

وإقامة الدولة في حدود عام ١٩٦٧، وإلا فسينعكس ذلك سلباً على الأوضاع الأمنية الداخلية في هذه البلدان، وهو الأمر غير المطلوب.

وأرى أن المقاومة هي التي تحقق الإنجازات، أما الأطراف الإقليمية التي تعمل من أجل السلام وتدين المقاومة الفلسطينية وأساليب عملها فإنما توظف المقاومة الفلسطينية وعملياتها -بما في ذلك العمليات الأكثر إدانة واستنكاراً من قبل هذه الأنظمة، أعني العمليات الاستشهادية- من أجل تحقيق مكاسب وإنجازات جزئية تسعى المقاومة الفلسطينية لتوسيع هذه المكاسب.

أحمد البرصان

يدرك الجانب الأوروبي أن الظروف الداخلية والإقليمية قد تدفع باتجاه احتمالات انطلاق انتفاضة، لذلك جاء التحرك الأوروبي، لأن الأوروبيين يدركون أيضاً أن أي تطورات في المنطقة تهدد مصالحهم، لذلك جاءت المبادرة الأوروبية الثلاثية "إيطاليا، إسبانيا وفرنسا"، بالإضافة إلى لقاء رئيس الوزراء البريطاني توني بلير والرئيس الأمريكي جورج بوش من أجل التحرك لحل القضية الفلسطينية.

الخلاصة والتوصيات

أكدت الحلقة على أن القدرة الفلسطينية على مواجهة الاحتلال بالانتفاضة المدنية والانتفاضة المعسكرة والمقاومة المسلحة شكّلت عنصراً استراتيجياً جديداً جعل العامل في فلسطين في المواجهة مع إسرائيل العامل الأهم، وأثبتت الانتفاضتان في عام ١٩٨٧ وعام ٢٠٠٠ أن الشعب الفلسطيني على استعداد لتحمل هذه المسؤولية، مُحمّلاً الأمة العربية مسؤولية دعمه مالياً وسياسياً وإعلامياً وجماهيرياً، وتمكنت هاتان الانتفاضتان من تكبيد إسرائيل خسائر سياسية وإعلامية وبشرية غير مسبوقة في الصراع.

كما أبرزت أن استمرار إسرائيل في منهجها الحالي ضد الشعب الفلسطيني واستمرار برامج المصادرة والضم سوف يكوّن بيئة مناسبة لانتفاضة ثالثة، قد تكون الأخيرة في نعش الاحتلال خلال الأعوام الثلاثة القادمة.

وقد أكدت الحلقة على عدة توصيات لمستقبل المواجهة الفلسطينية مع إسرائيل، من أهمها:

١. التوصية بإيلاء إعلام الانتفاضة الثالثة حال اندلاعها أهمية بالغة، في ضوء التقصير الإعلامي الذي رافق الانتفاضتين السابقتين، وذلك من خلال استخدام الانتفاضة القادمة والمتوقعة وسائل متطورة لوضع الرأي العام الإسرائيلي والدولي في صورة الأحداث على صعيد الإجراءات الاحتلالية القاسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وعلى صعيد قدرته على المقاومة والإثخان في جيش الاحتلال.

٢. ضرورة التوافق بين برنامجي المقاومة المسلحة والمقاومة السلمية، وأن يرافق ذلك إدارة سليمة للانتفاضة الثالثة المتوقعة، وأن تجنب نفسها تهمة "الإرهاب" من خلال إقناع العالم بشرعية أهدافها ووسائلها النضالية.

٣. أهمية الوقوف على السلبيات التي رافقت الانتفاضتين السابقتين، لضمان قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة ناجحة.

٤. ضرورة احترام الأطراف الإقليمية والدولية لخيار الشعب الفلسطيني الديمقراطي، وأن إفشال هذا الخيار يعتبر سبباً رئيساً لاندلاع انتفاضة جديدة.

٥. دعوة المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الفلسطيني للتخلص من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة إذا أرادوا عدم قيام انتفاضة ثالثة.

٦. ضرورة أن يدخل الشعب الفلسطيني انتفاضته الثالثة برؤية موحدة من حيث وسائل المقاومة، والأهداف.

٧. التوصية بأن تتمسك القوى الفلسطينية بسلاح الانتفاضة كخيار استراتيجي، مع ضمان دعم عربي شعبي ورسمي لهذا الخيار ما أمكن، إلى جانب خيار المقاومة المسلحة.

قائمة المشاركين

- **الدكتور أحمد البرصان:** رئيس قسم العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية في جامعة الحسين بن طلال.
- **الدكتور أحمد الشناق:** الأمين العام للحزب الوطني الدستوري
- **الدكتور أنيس قاسم:** أستاذ القانون الدولي وخبير الشؤون الفلسطينية
- **الدكتور خالد عبيدات:** أستاذ العلوم السياسية والسفير الأردني السابق
- **الأستاذ شاكر الجوهري:** الكاتب الصحفي
- **المهندس علي أبو السكر:** عضو مجلس النواب الأردني
- **الدكتور علي الشرعة:** رئيس معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت
- **الدكتور محمد مقداد:** أستاذ العلوم السياسية في جامعة آل البيت
- **الأستاذ محمد شريف الجيوسي:** كاتب صحفي في جريدة الدستور
- **الأستاذة ناديا سعد الدين:** كاتبة صحفية في جريدة الغد
- **الأستاذ جواد الحمد:** مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط (مدير الحلقة).

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

١. مدخلات التنمية الاقتصادية وإشكالاتها في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨
٢. آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن
٣. منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي
٤. انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية
٥. الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها
٦. المدخل إلى القضية الفلسطينية، الطبعة السابعة.
٧. تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية
٨. العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية
٩. الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / باللغة الإنجليزية
١٠. الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق
١١. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات
١٢. قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثالثة
١٣. الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة
١٤. انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن.
١٥. الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن

١٦. انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي
١٧. الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر
١٨. رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات
١٩. المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات
٢٠. في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، الطبعة الخامسة.
٢١. الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل
٢٢. الدولة الفلسطينية المستقلة
٢٣. التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط
٢٤. معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، الطبعة الثانية.
٢٥. الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.
٢٦. دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.
٢٧. مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، الطبعة الثانية.
٢٨. مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.
٢٩. أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.
٣٠. القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).
٣١. اتفاق الخليل .. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
٣٢. دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)، الطبعة الثالثة.
٣٣. إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.

٣٤. عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.
٣٥. مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
٣٦. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (باللغة الإنجليزية).
٣٧. توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
٣٨. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
٣٩. التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
٤٠. المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة).
٤١. الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.
٤٢. مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
٤٣. أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
٤٤. انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
٤٥. المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
٤٦. الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
٤٧. نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية (٣٥).
٢. المأزق الأميركي في العراق..رؤى في استراتيجيات الخروج (٣٤).
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة (٣٣).

٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (٣٢).
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية (٣١)
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي (٣٠).
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل(٢٩).
٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الثاني)، الحرب على العراق، (٢٨).
٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الأول)، الحرب على أفغانستان، (٢٧).
١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق / مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)
١١. المحكمة الجنائية الدولية .. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، العدد (٢٥)،٢٠٠٣.
١٢. مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، العدد (٢٤)، ٢٠٠٣.
١٣. انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، العدد (٢٣)، ٢٠٠٣.
١٤. الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، العدد (٢٢)، ٢٠٠٢.
١٥. الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، العدد(٢١)،٢٠٠٢.

١٦. تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، العدد(٢٠)، ٢٠٠٢.

١٧. عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، العدد (١٨و١٩)، ٢٠٠٢.

١٨. الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، العدد (١٧)، ٢٠٠٢.

١٩. الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، العدد (١٦)، ٢٠٠١.

٢٠. انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، العددان (١٤و١٥)، ٢٠٠١.

٢١. مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، العدد (١٣)، ٢٠٠٠.

٢٢. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، العدد (١٢)،٢٠٠٠.

٢٣. الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، العددان (١٠و١١).

٢٤. توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، العددان(٨،٩).

٢٥. القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، العدد(٧).

٢٦. توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، العدد(٦).

٢٧. المواجهة بين حماس والموساد، العددان (٤و٥).

٢٨. نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، العددان (٢و٣).

٢٩. المواجهة بين العراق وأمريكا، العدد (١).

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٣٩)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١. الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي، العدد (١).